

الذين يريدون تسيير أمورهم فيها خوفاً من زيادة جانب الدين في موارثها العالمية . ومع ذلك فإن مدى نجاحها يتوقف على بدءا لجاراتها في منع كل منها الاموال الاجنبية من ان تنسر فيها فننا في هذا مثل بليغ عن « التنافر » بين الافراد والامم . ان كل امة في محاولتها تحسين حالتها بالنسبة الى حالة جاراتها ، تلك سبلا تضر برخاء جاراتها . ولما كان عملها غير مقتصر عليها ، فانها تخسر بما تفعله جاراتها من هذا القبيل اكثر مما تجنيه بعملها هي . والواقع ان معظم الملاجيات المقترحة الآن هي من هذا النوع التناقض . فالمساقة الى نقص اجور العمال ، وتعليق الحواجز الجمركية ، وتعفية الممتلكات والودائع الخارجية ، وتخفيض قيمة العملة . وحيا الناس على التوفير ، كها من هذا القبيل . ولا يخفى ان خروج الانسان الواحد دخل الآخر . فاذا امتنعنا عن الاتفاق وقرنا ولا ريب مبلغاً من المال ، ولكننا ننقص بعملنا هذا ثروة آخر . فاذا فعل كل الناس الفعل نفسه نقصت الثروة العامة . فقد يضطر احد الناس ان ينقص نفقاته اضطراراً فيفضل وليس ثمة من يلومه . ولكن عمدهذا ، يجب ألا يحب عملاً وطنياً نبيلاً اذا لم يفعله منظرًا . فالتحول المصري اشيء شيء برهان لا يحب السفر الا في البحر الزهوا . فاذا همت الماسفة تخلى عما يجب عليه من تبعة الملاحة ، بل هو : في محاولته تخليص نفسه باغراق جاره ، كأنه يحرق المركب الذي قد يعود به سالماً الى البر .

ومن نكد الدنيا ان الدهن العام قد تروى تربية بعيدة عن الحقيقة والنطق السليم . فالانسان المتوسط قد تعلم ، بما يكتب ويقال ، ان ما يقضي به عقله السليم ، من ان التبادل اساس الفلاح ، قول باطل . ولقد قد تناسل بينهم بالملاجات الناجمة ، لان تطبيقه كان يعوزه الجراءة والحزم . ولعل الاختبار القاسي علمنا فاصحنا اميل الى الاخذ بنواصي الحكمة . ولكن زعماء الامم السياسيين كانت تعوزهم البصيرة والجرأة والحزم في تطبيق العلاجات الناجمة تطبيقاً حاسماً . فاستفحلت الازمة حتى لقد يفقد النظام المالي العالمي مرونته وقدرته على الاتعاش وفي الوقت نفسه ترى مشكلة التعويضات وديون الحرب غيمة قاتمة يكفهر بها الجو . ونحن نعلم ان ليس ثمة أمل في تسوية مبلغ كبيرة منها . ومشكلتها ليست مشكلة مالية ، بل سياسية وتسمية معاً . فاذا اقترح الفرنسيون ، في المستقبل القريب ، اقتراحاً معتدلاً معقولاً ، لتصفية المآلة تسفية نهائية فالراجح ان الالمان يقبلون ، رغم اعتراضهم بعجزهم عن الدفع ، وعندئذ انهم يحسنون فعلاً بالقبول . ولكن الظواهر تدل على ان الفرنسيين مصممون على رفض اي حل من هذا القبيل مؤثرين خلق حالة تحمل المانيا على اعلان عجزها رسمياً عن التسديد . فرجال السياسة الفرنسيون ( ومنظهم رجال السياسة الاميركيون اذ يرميون صراحة عن رأيتهم ) يفضلون ، بسبب المناورات الحزبية في بلادهم ان يخسروا كل شيء بعجز المانيا ، على التسليم بقبول مبلغ معتدل منها . ثم انهم يرون ان عدم التسليم بنقص التعويضات وتوقف المانيا عن الدفع ، حرج يمكن استعمالها

ولو ان بريطانيا تمكنت من الاحتفاظ بالذهب اساساً لعمتها، لكانت حالة العالم ابعث عن اليأس والافلاس اوسع انتشاراً. ذلك ان عمل بريطانيا اسفر عن نتيجتين خطيرتين. الاولى انه وضع حداً لهبوط أسعار العروض بالعملة المحلية المختلفة، في بلدان مترامية فوق سطح الكرة. اذكر اسماء البلدان المرتبطة بالجنيه الاسترليني بدلاً من الذهب نجد بينها استراليا والجزائر التي حولها والمندوسيلان ومالايا وافريقية الشرقية والغربية، ومصر والبلدان الكنديتايوية - ثم هناك جنوب اميركا وكندا واليابان فانها مرتبطة بالاسترليني فعلاً ان لم يكن اسمياً. وانك لا تجد في خارج اوربا الآ

ضد ألمانيا في حل المسائل المتعلقة بين البلدين التي خلقها معاهدة فرساي. وعليه فليست ارى شعاعاً أمل في هذه اناحية من الاقتصاد الدولي

- ٢ -

لقد رسمت الصورة بأقلم الاوان. فهل للعموزة وجهة اخرى؟ وماهي عناصر الامل التي يمكن تبنيها في هذا المقام؟ واي عمل مفيد تستطيع اقيامه لاجتباب الكارثة؟

الباعث الاول

على الامل ان النظام المالي ابدى حتى الآن قدرة غريبة على احتمال العيب الذي اناخته عليه الازمة الحالية. ولو ان احد تنبأ من سنة ان الحالة سوف تبلغ ما بلغت اليوم الآن، لما كان احد يستطيع ان يتصور ان الامور تسير

لا نجد موضوعاً اجمع لعناية الناس في هذا العهد من موضوع «الازمة الاقتصادية العالمية» وبواعثها ووسائل علاجها. لذلك عيننا بواحي هذا البحث غفيرة «رواية الازمات الاقتصادية» «وقصة الجنيه الاسترليني» و«محنة في مال التعويض وديون الحرب». وما نحن اليوم بلخص فسلماً لعالم من اكبر علماء الاقتصاد المعاصرين «جون مينرديكينز» الذي كان الممثل الاول لآخريئة البريطانية في مؤتمر فرساي ومؤلف «رسالة في الاحتمال» و«نظرية النقد: مجردة ومطبقة» و«النتائج الاقتصادية لمعاهدات السلام»

الولايات المتحدة وجنوب افريقية بلاذلاً لا تزال عملتها على اساس الذهب. وليس بين الامم الكبيرة الا فرنسا والولايات المتحدة الاميركية حيث العيار الذهبي اساساً حراً للعمليات والخروج عن قاعدة الذهب افضى الى تخفيف الضغط الناشئ عن ارتفاع سعر العملة وانخفاض سعر البضائع. ففي بلدان مترامية يحصل المنتج الآن على اسعار لبضاعته - بصمت

في اعتمها الطبيعية كما هي سائرة الآن. وان مقدرة النظام الرأسمالي على تحمل تبعات اخطائه من دون ان ينهار اقوى بواعث الامل على امكان تأليب القوى المعصرة لانتزاع الفوز من ايدي القتل. ثم انني ارى ان خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب حادث خطير لم يتح لنا بعد ان نتدر الفائدة العظيمة التي تجني منه. فانا اعتقد انه ينطوي على مغزى مفيد في دائرة واسعة النطاق.